مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 190- 205

مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي
تجربة مملكة السويد وإمكانية استفادة الجزائر منها

Contribution of electronic payment to enhancing financial inclusion The experience of the Kingdom of Sweden and the possibility of Algeria benefiting from it

لعلاوي نواري[1*]، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، laalaoui.nouari@univ-medea.dz

خليل عبد القادر[2]، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، khelil.64@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/13 **تاريخ قبول المقال:** 2022/01/05 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي، من خلال تناول تجربة رائدة في مجال الدفع الإلكتروني، ممثلة في مملكة السويد، ومحاولة الاستفادة من ذلك في الجزائر، رغم اختلاف طبيعة المجتمعين واختلاف درجة الثقافة المصرفية بينهما، إلا أنه بالإمكان الاستلهام من التجارب الناجحة،حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني يساهم مساهمة فعالة في تعزيز الشمول المالي، من خلال مؤشر امتلاك الحسابات، الذي يعتبر من أهم مؤشرات الشمول المالي، مما يجعلنا نقترح أن تستفيد الجزائر من هذه التجربة، خاصة في ظل معاناتها من ظاهرة الاقتصاد الموازي.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني؛ الشمول المالي؛ الحسابات.

Abstract:

This study aims to highlight the role of electronic payment in promoting financial inclusion, by examining a pioneering experience in the field of electronic payment, represented in the Kingdom of Sweden, and the attempt to benefit from that in Algeria, despite the different nature of the two societies and the different degree of banking culture between them, it is possible to draw inspiration from successful experiences. The descriptive analytical approach was used, the study concluded that electronic payment effectively contributes to enhancing financial inclusion, through the index of owning accounts, which is considered one of the most important indicators, which makes us suggest that Algeria benefit from this

* لعلاوي نواري

experience, especially in light of its suffering from phenomenon of parallel economy.
Key words: Electronic payment; Financial inclusion; accounts.

مقدمة:

منذ وجود الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى لتلبية احتياجاته، في عصر لا مجال لوجود النقود فيه، ولم تكن معروفة أصلا، وذلك في زمن المقايضة، إلى أن اهتدى إلى استخدام النقود، هذه الأخيرة التي تطورت حتى أصبحت على ما هي عليه الآن، في عصر أصبح يُستغنى فيه عن استخدام النقد، ولكن شتان بين ذلك العصر الذي لم تُعرَف فيه بعد وهذا العصر، فقد أصبحت الدول وخاصة المتقدمة منها، تسعى للوصول إلى مجتمعات لا نقدية، في ظل ظهور نوع آخر من النقود غير ملموس، يسمى بالنقود الإلكترونية، فقد صار بالإمكان تسوية كل التزامات الحياة بمجرد حمل بطاقة أو هاتف محمول، ومما يساهم ذلك في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها، في وقت تسعى فيه الهيئات الدولية إلى تعزيزه تحت مسمى الشمول المالي.

إشكالية الدراسة:

تسعى مملكة السويد إلى الوصول كليا إلى مجتمع لا نقدي، والتركيز على الدفع الإلكتروني بأشكاله المختلفة، من بطاقات ائتمان وهواتف محمولة، مما يتطلب ذلك ضرورة امتلاك حساب للتعامل به، وبالتالي تعزيز الشمول المالي. من هذا المنطلق نطرح إشكالية بحثنا هذا كما يلي:

إلى أي مدى ساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في مملكة السويد، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجربة؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالدفع الإلكتروني وكيف يساهم في تعزيز الشمول المالي؟

-ما مدى نجاح مملكة السويد في اعتماد الدفع الإلكتروني وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجربتها؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

-الإحاطة بمفهومي الدفع الإلكتروني والشمول المالي؛

-تبيان كيفية مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي؛

-عرض تجربة ناجحة في الوصول إلى مجتمع بلا نقدية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتلاؤمه مع موضوع الدراسة، من خلال استنادنا على مراجع متنوعة، قصد إثرائها والإحاطة بمختلف جوانبها.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني ومساهمته في تعزيز الشمول المالي

يُظهِر مفهوم "دفع إلكتروني" عدم وجود نقد في التعاملات، أو لا وجود لتداول النقود في المجتمع، وهذا من خلال التكنولوجيات الحديثة، التي أدت إلى ظهور النقد الإلكتروني غير الملموس، الذي ساهم بدوره في انخفاض التعاملات النقدية التقليدية، باستخدام الطرق الذكية التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة في مجال الدفع، أما بخصوص مفهوم الشمول المالي، فيعني إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها.

المطلب الأول: الخلفية النظرية للشمول المالي

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بموضوع الشمول المالي، بعد أن أثبتت الدراسات أهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار المالي.

أولا: مفهوم الشمول المالي

يُعرّف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014، الشمول المالي على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية"[1]، كما عرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي، بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها، بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي[2].

[1]The World Bank, Global Financial Development Report, 2014, Financial Inclusion, p1.

[2]بهناس العباس ورسول حميد وبسيسة عز الدين، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة للتجربة الأردنية، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 214.

ثانيا: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي

نذكر هذه الأبعاد فيما يلي[3]:

1- البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية؛وتتمثل مؤشرات هذا البعد فيما يلي:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، مثل البنوك ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي وفروع البنك)؛

2- البعد الثاني: الادخار؛ وتتمثل مؤشراته فيما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية، باستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية، باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية، أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك، على سبيل المثال في المنزل، خلال 12 شهرا الماضية؛

3- البعد الثالث: الاقتراض؛ وتتمثل مؤشراته فيما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية، من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية، من مصادر تقليدية غير رسمية، بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء؛

4- البعد الرابع: المدفوعات؛ وتتمثل مؤشراته فيما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور، أو المدفوعات الحكومية، في 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال، إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى، خلال 12 شهرا الماضية؛

[3] بن رجب جلال الدين، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص ص 5-6.

– النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال، في 12 شهرا الماضية؛

5– البعد الخامس: التأمين؛ وتتمثل مؤشراته فيما يلي:

– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

– النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المطلب الثاني: مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي

يعد مؤشر امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية رسمية من أهم أبعاد الشمول المالي، حسب منهجية البنك الدولي، وبما أن الدفع الإلكتروني يتطلب ضرورة امتلاك حساب لإجراء التعاملات به، فإن ذلك سيساهم حتما في تعزيز الشمول المالي.

أولا: مفهوم النقود الإلكترونية

لا يتطلب الدفع الإلكتروني وجود نقد ملموس، وإنما يتم بنقود غير ملموسة، والمتمثلة في النقود الإلكترونية، ويشمل مصطلح النقود الإلكترونية،"مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد الأشخاص ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وقد تنوعت وتطورت بشكل متلاحق"[4]، وعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماع الفرنسي سنة 1982، بأنها "مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيا، والتي تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة لتحرير أوراق، والتي تتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر والمستفيد والحائز"[5].

ولما كانت هذه الطريقة لتبادل الأموال، تتم دون الحاجة لتحرير الأوراق، فإن ذلك لابد أن يتم بلا شك عن طريق حسابات، وبالتالي هذا النوع من النقود، يتطلب ممن يتعامل به ضرورة امتلاك حساب، مما يعزز بُعد امتلاك الحسابات، هذا الأخير الذي يعد حسب منهجية البنك الدولي من أبعاد الشمول المالي، فالمجتمع اللانقدي لا مجال فيه للاستبعاد المالي، فالكل يكون مشمولا ماليا بالضرورة.

وأمام هذا التوجه، وفي ظل هذه الظروف الصحية الاستثنائية، ستشهد برامج التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية التي تبنتها أغلب حكومات دول العالم تسارعا في عملية الانتقال، بوتيرة غير مسبوقة، خاصة، وأن الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية بعد كل ما مررنا به منذ بداية أزمة فيروس كورونا، ومن

[4] خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 88.

[5] خليل عبد القادر، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 66.

إيجابيات تبني هذا التوجه في المستقبل القريب هو زيادة معدلات الشمول المالي للفئات التي وجدت نفسها محرومة من القيام بأبسط العمليات المالية، خلال الحجر الصحي، كإجراء التحويلات وطلبات قروض وسداد الفواتير والشراء وغيرها[6].

ثانيا: ضرورة توفير الأمن المعلوماتي في الدفع الإلكتروني

كما لا تفوتنا الإشارة هنا إلى نقطة مهمة، تتمثل في الأمن المعلوماتي، فرغم مزايا الدفع الإلكتروني، على غرار الأمان وتجنب مخاطر السرقة أثناء حمل النقود، إلا أن هذا التحول لا يخلو من المخاطر، فبإمكان حدوث طارئ يعطل المنظومة كلها، وبالتالي ضرورة الانتباه لهذا، فهذا يتطلب توفير المزيد من الحماية لمنظومة الدفع وتحصينها من أي تهديد، قد يؤدي إلى تعطيلها أو التأثير على السير الحسن لها.

المبحث الثاني: عرض تجربة مملكة السويد وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر

تعد مملكة السويد دولة رائدة في مجال الشمول المالي، وقد أكدت الإحصائيات بأن نسبة مستخدمي الحسابات البنكية هناك بلغت 100 %، كذلك بلغت نسبة مستخدمي الهواتف النقالة والإنترنت 98%، وأيضا تعتمد استكهولم على تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة، فقد جاءت السويد في المرتبة الأولى من خلال تقييم لجنة الابتكار التابعة للمفوضية الأوروبية، حيث وصلت إلى مجتمع بلا نقدية،وكذلك توفير الخدمات الإلكترونية المصرفية، من خلال البطاقة الإلكترونية المدعومة من الحكومة[7]، حيث أصبحت مع بداية عام 2016 تحتل المرتبة الأولى عالميا في المعاملات المالية التي لا تستخدم الأوراق النقدية، بمعدل 461.5 معاملة إلكترونية للفرد في العام[8].

---

[6] بن عيشوبة رفيقة وصدقاوي صورية وبزارية أمحمد، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة مستغانم، المجلد 04، العدد 01، 30 أفريل 2021، ص 176.

[7] Vapadmin، اتجاه وفد من البنك المركزي المصري إلى دولة السويد في محاولة للاستفادة من تجربة الشمول المالي، 04 جوان 2018، متوفرة على الرابط: https://www.vapulus.com/ar/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/ تاريخ الاطلاع: 2021/07/10.

[8] عالم التقنية، تعرف على الدولة الأكثر استخداما للمدفوعات الإلكترونية في العالم، متوفرة على الرابط: https://www.tech-wd.com/wd/2018/10/20/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81/، تاريخ الاطلاع: 2021/12/15.

المطلب الأول: مظاهر تحول مملكة السويد إلى مجتمع لا نقدي

تسعى مملكة السويد إلى التحول كليا إلى مجتمع لا نقدي، أي لا وجود للدفع نقدا في كل مجالات الحياة، والتركيز على الدفع الإلكتروني بأشكاله المختلفة، من بطاقات ائتمان ودفع عن طريق الهاتف المحمول.

أولا: مظاهر التحول إلى مجتمع لا نقدي

تتجلى مظاهر تحول مملكة السويد إلى مجتمع لا نقدي فيما يلي:

1- انخفاض مستمر في التعاملات النقدية: تعمل السلطات النقدية في مملكة السويد، على تشجيع وتسهيل عملية التحول السريع عن نظام النقد، لأسباب تتعلق بالرقابة المالية التي يسهل تحقيقها في حالة وجود الأموال في أرصدة بنكية، وأسهَمَ ذلك في حدوث تحولات جذرية على بنية التحركات المالية للأفراد والمؤسسات، لدرجة أصبحت نموذجاً يحتذى به في هذا الإطار، فتقلصت التعاملات المالية المباشرة بالنقد بشكل متسارع لصالح التعامل أكثر بالبطاقات البنكية.

2- الكرونة الرقمية: مع تراجع دور النقد وتهميشه في كثير من مرافق الحياة في السويد، بداية من المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية، ومروراً بخدمات عامة كشراء تذاكر ركوب الحافلات، ووصولاً إلى اختيار كبريات المتاجر إنهاء التعامل بالنقد، أصبح من الضروري الاستعداد لسداد جميع المدفوعات بشكل إلكتروني، فقد أعلن البنك المركزي الذي يتوقع أن يتلاشى النقد من السويد، عن سعي السويد لإصدار عملة رقمية "كرونة رقمية" للحفاظ على سيطرته القوية على المعروض المالي[9].

3- الدفع باستخدام الهاتف: يتمتع السويديون بحس تقني عال، وتجلى ذلك في طرح تطبيقات وبرامج على الهواتف الذكية، تساعد على تسهيل التعاملات الرقمية، وأهمها برنامج "سويش"، الذي يعتمد عليه نصف المجتمع السويدي وتستخدمه البنوك الكبرى لتحويل الأموال من حساب بنكي لآخر، بوقت قياسي، ويتكيف الشعب السويدي مع أي تكنولوجيا تسهل المعاملات التجارية عبر الهواتف الذكية، فنجد جهاز قارئ بطاقات الائتمان بيد الجميع، حتى الشخص المحتاج الذي يقف لطلب المساعدة من الناس[10]، وما يساعد

[9] السويدSverige، يكاد يكون مستحيلا رؤية النقد الورقي والمعدني في السويد فما السبب؟، متوفرة على الرابط:https://ar.sweden.se/life/society/swedens-cashless-society#تاريخ الاطلاع: 2021/07/10.

[10] ALVEXOأخبار، السويد تسير بسرعة نحو مستقبل غير نقدي في التعامل، 25 فيفري 2018، متوفرة على الرابط:-https://www.alvexo.ae/blog/business/sweden-is-moving-rapidly-towards-a-non-monetary-future-in /dealingتاريخ الاطلاع: 2021/07/10.

على تقبل التطبيقات الحديثة وتبنيها بسرعة لتصبح ثقافة مجتمع هو أن الدولة تتيح لطلبة المدارس عند بلوغهم 12 عاما أجهزة إلكترونية مجانا، وبالتالي تتلاشى حاجة الأفراد للنقد شيئا فشيئا[11].

ثانيا: مزايا تحول مملكة السويد إلى مجتمع لا نقدي

يؤكد نيكلاس آرفيدسون، أستاذ بمعهد "كيهتي إتش" الملكي للتكنولوجيا وخبير أنظمة الدفع في السويد، أن هذا التحول قد يعود بالنفع، إلى حد كبير، على منظومة الاقتصاد في السويد، ويصب في مصلحة البلد بالطبع، فالتعاملات الإلكترونية تختصر الوقت والتكلفة عمومًا، فضلًا عن كونها أعلى كفاءة، ويتمتع الدفع الإلكتروني، بالعديد من المميزات التي جعلته ينتشر بهذه الصورة الواسعة، خلال فترة وجيزة، حيث يتمتع حامل بطاقة الدفع الإلكتروني بالعديد من المزايا، وإن اختلفت قليلًا وفقًا لنوع البطاقة التي يحملها، على النحو التالي[12]:

– سهولة ويسر كبير جدًا في عملية الاستخدام، لا تُقارن على الإطلاق بالطرق التقليدية في الدفع وتَعقُّد خطواتها؛

– درجة عالية من الأمان، وتجنب مخاطر حمل النقود، التي قد تتعرض لعمليات السرقة؛

– في حالة البطاقة البنكية الائتمانية يحصل العميل على فترة كبيرة على ائتمان، فيُمكنهُ شراء ما يُريدهُ ثم الدفع للبنك في ما بعد؛

– انخفاض تكلفة تداول النقود؛ والتي تَقلّ كثيرًا عن الطرق التقليدية في الدفع؛

– تكسير كافة الحدود الجغرافية والمكانية، فبإمكانه إجراء أي عملية تجارية بغض النظر عن المكان الموجود بهِ الطرف الآخر؛

– توفير الوقت وخاصة عند استخدام الشيكات الإلكترونية، فلا تستغرق تلك الشيكات في كافة الإجراءات الخاصة بها أكثر من 48 ساعة، عكس الشيكات الورقية التي تستغرق الكثير من الوقت.

---

[11] ALVEXO أخبار، السويد تسير بسرعة نحو مستقبل غير نقدي في التعامل، 25 فيفري 2018، متوفرة على الرابط: https://www.alvexo.ae/blog/business/sweden-is-moving-rapidly-towards-a-non-monetary-future-in-dealing/ تاريخ الاطلاع: 2021/07/10.

[12] Vapadmin، الدفع الإلكتروني.. كيف سيطر على اقتصاد مملكة السويد، 07 فيفري 2018، متوفرة على الرابط: https://www.vapulus.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%9F/ تاريخ الاطلاع: 2021/07/12.

إضافة لهذه المزايا المذكورة، يُمكِّن الدفع الإلكتروني من تجنب العديد من التعاملات غير الرسمية، على غرار تجارة المخدرات وغسيل الأموال –لأن مصدر المال يكون معروفا– وكذلك القضاء على تلاعبات الموظفين وأيضا التقليل من التكاليف المتعلقة بالفواتير والطباعة، كما أنه يساهم في إدخال الكتلة النقدية المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي بالنسبة للدول التي تعاني من الاقتصاد الموازي على غرار الجزائر، وأيضا ضبط السوق وجلب الاستثمار الأجنبي والعمل على سلامة المعاملات النقدية ومكافحة التهرب الضريبي، المتفشي في الجزائر بشكل رهيب.

ثالثا: أنظمة الدفع في مملكة السويد

من حيث حجم المعاملات، يهيمن على نظام الدفع السويدي نظام"GIRO" ونظام"BANKGIROT" ونظام"POSTGIROT"، يمثلون أكثر من 71٪ من حجم المعاملات غير النقدية، وتتم المعاملات بنسب متزايدة إلكترونيًا عبر الأنترنت، كما تم اعتماد، منصة مقاصة جديدة في عام 1999 لمدفوعات التجزئة التي تسمح بالتكامل الكامل لجميع الأنظمة المشاركة في دورة المقاصة والتسوية[13].

ويمتلك البنك المركزي السويدي "SVERIGES RIKSBANK" ويدير نظام "RIX،RTGS"، الذي بدأ العمل في عام 1990، وابتداء من عام 1999، أصبح يتكون نظام "RIX" من نظامين يعملان بالتوازي ولكن منفصلين:"K-RIX" للتسوية بالكرونة السويدية و"E-RIX" للتسوية باليورو، أما البورصة السويدية فتديرها شركة "STOCKHOLMSBÖRSEN AB"، المعروفة سابقً باسم" OM STOCKHOLMSBÖRSEN"[14].

أما المدفوعات نقدا، فهي في تناقص مستمر، وهذا ما نوضحه في الرسم البياني الآتي:

الشكل 1: حصة النقد في إجمالي معاملات الدفع في السويد من 2000 إلى2019

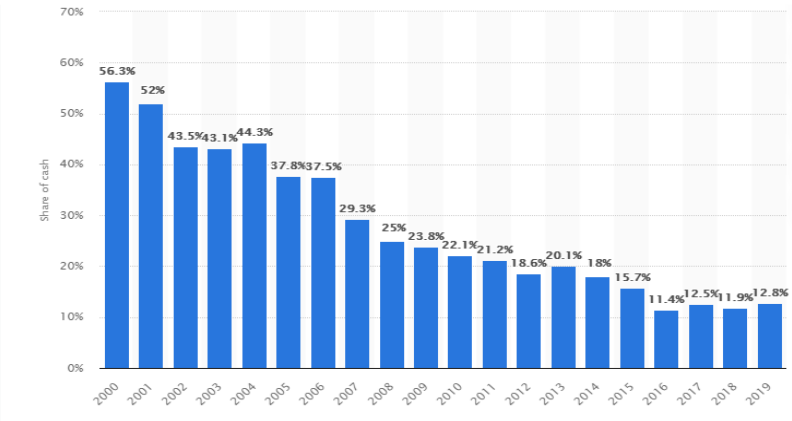

[13]Payment systems in Sweden, cpss- Red Book- 2003, p 343.
[14]Ibid.

المصدر:-HTTPS://WWW.STATISTA.COM/STATISTICS/1095529/CASH-USE-IN-SWEDEN/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/13.

من خلال الرسم البياني، يتبين أن الدفع النقدي في مملكة السويد في تناقص مستمر، حيث كان يمثل نسبة 56.3 بالمائة سنة 2000، وأصبح في سنة 2019 يمثل نسبة 12.8 بالمائة فقط، مما يوضح أن مملكة السويد تتجه نحو التخلص من الدفع النقدي وبالتالي بلوغ نسبة 100 بالمائة من الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة السويدية

على الرغم من الاختلاف بين الشعبين، الجزائري والسويدي، من حيث طبيعة المجتمع، والثقافة المصرفية، في ظل الأمية التكنولوجية، خاصة لدى كبار السن في المجتمع الجزائري، إلا أنه بالإمكان الاستلهام من التجارب الناجحة ومحاولة الحذو وراءها ومحاكاتها.

أولا: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر

لا يزال الدفع الإلكتروني في الجزائر في بداياته، حيث أن الإقبال على وسائل الدفع الإلكترونية إقبالا محتشما وضعيفا بالمقارنة مع الدول المجاورة، مما يستدعي من الجزائر وقفة حازمة لإعادة النظر في الإجراءات المطبقة على هذه الوسائل، خاصة أن الإقبال عليها يدل على درجة التقدم والتطور التكنولوجي وتحديث الأنظمة المعمول بها في أي دولة[15]، أما بالنسبة للدول المتقدمة فلا مجال للمقارنة[16]، ولكن هذا لا يعني عدم المحاولة للاستلهام من التجارب الناجحة في هذا المجال.

1-بدايات الدفع الإلكتروني في الجزائر

لقد باشرت البنوك الجزائرية إدخال الصيرفة الإلكترونية منذ نهاية الثمانينيات، بحيث كان القرض الشعبي الجزائري السباق إلى طرح بطاقة السحب من الموزعات الآلية للنقود، وتلتها فيما بعد بقية البنوك العمومية الأخرى، وذلك بهدف إعطاء المرونة في التعامل مع الزبائن والتقليل من الانتظار أمام الشبابيك، ولكن العملية لم تَعرِف النجاح المنتظر لعدة عوامل أهمها: غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل

[15] بوسعيد محمد عبد الكريم وقوراري عبد العزيز وصايم مصطفى، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (الواقع والآفاق): دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 15 أكتوبر 2019، ص 100.

[16] نفس المرجع، نفس الصفحة.

بوسائل الدفع ويفضل التعامل نقدا؛ ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية نظرا لعدم الثقة والجهل بهذه التقنيات؛ ارتفاع تكاليف تركيب وصيانة الآلات والتجهيزات الإلكترونية بالنسبة للبنوك[17].

2-استخدامات الدفع الإلكتروني في الجزائر

يبقى استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر محدودا جدا، رغم وجود البطاقات المصرفية، سواء البنكية أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر، إلا أنها تستعمل في الغالب في السحب من الموزعات الآلية، أو تسديد فواتير الكهرباء والغاز، أما من حيث اقتناء المشتريات، فاستخدامها محدود جدا، نظرا لعدمالانتشار الواسعلأجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني لدى التجار، واقتصارها فقط على المحلات الكبرى والفنادق الفخمة، بسبب تخوف التجار من رقابة مصالح الضرائب.

أما بالنسبة للدفع عبر الهاتف النقال، فأطلق حديثا فقط، في بعض البنوك ومؤسسة بريد الجزائر، على غرار البنك الوطني الجزائري، الذي أطلق يوم 20 أكتوبر 2019 تطبيقه الجديد "BN@TIC"، يسمح للعملاء بالولوج إلى فضاء مصمم خصيصا للسماح بتسيير الحسابات بواسطة الهواتف الذكية، بكل أمان وأريحية، وهذا على مدار الساعة، 24/24 ساعة و7/7 أيام، دون الحاجة للتنقل إلى الوكالات[18]، وبالنسبة لبريد الجزائر، فقد أطلقت المؤسسة خدمة جديدة، للدفع بالهاتف النقال، عن طريق خدمة "BARIDIPAY"يوم 22 أوت 2020[19]،وبالنسبة لبنك الجزائر الخارجي، من خلال تطبيق BEA

[17]العايب وليد، تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية: دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الإلكتروني الأوروبي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، المجلد 05، العدد 01، ص ص 147-148.

[18]البنك الوطني الجزائري، البنك الوطني الجزائري يطلق تطبيقه الجديد "BN@TIC، متوفرة على الرابط:
https://www.bna.dz/ar/25-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/437-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%C2%AB-bn-tic-%C2%BB.html
تاريخ الاطلاع: 2021/07/15.

[19]بريد الجزائر، خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال "بريدي باي"،متوفرة على الرابط:
https://www.poste.dz/services/professional/Baridi_pay_pro تاريخ الاطلاع: 2021/07/15.

MOBILE، الذي أشرف على إطلاقه وزير المالية، يوم 29 مارس 2021[20]، إلا أن هذا يبقى محدودا، في انتظار تعميم هذه الخدمة.

3-تعليمات بنك الجزائر لاستخدام الدفع الإلكتروني

شجع بنك الجزائر على استخدام الدفع الإلكتروني، خاصة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، التي تعيشها الجزائر والعالم عموما، والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا، من خلال مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، كما يلي: "يجب على البنوك والمؤسسات المالية، في هذا الظرف الاستثنائي، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع زبائنهم على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، لاسيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية، كما يمكن للوسطاء المعتمدين الشروع في اتخاذ إجراءات عاجلة لدى التجار، على وجه الخصوص الصيدليات والمتاجر الكبيرة ومحلات المواد الغذائية، فضلا عن العيادات الطبية، وذلك من أجل تزويدهم بأجهزة الدفع الإلكتروني، بغرض الحد من استخدام النقد بأكبر قدر ممكن"[21].

وأضاف "أيضا، في ظل هذه الحالة الفريدة، يمكن للوسطاء المعتمدين بالإضافة إلى الحملات الإعلامية التحسيسية لفائدة زبائنهم أن يقدموا خدمات مجانية مثل:

- منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن وخاصة الأفراد؛
- استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني "TPE"بدون تكاليف إضافية".

[20]وزارة المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان يشرف على مراسم افتتاح فضاء رقمي جديد وإطلاق تطبيق BEA MOBILE للبنك الجزائري الخارجي، متوفرة على الرابط:https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/687-bea-mobile،تاريخ الاطلاع: 2021/07/16.

[21]بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس COVID-19 متوفرة على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/notecovid19_auxbef25032020ar.pdf تاريخ الاطلاع: 2021/07/20.

4-إحصائيات حول الدفع الإلكتروني في الجزائر

منذ الانطلاق الرسمي للدفع الإلكتروني في الجزائر في 04 أكتوبر 2016[22]، نتجت عنه العديد من العمليات الإلكترونية، سواء على الأنترنت، أو على الصرافات الآلية، أو نهائيات الدفع الإلكتروني، نوضحها في الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم (01): عدد المعاملات الإلكترونية في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2020

السنة	عدد المعاملات عبر الأنترنت	عدد المعاملات على الصرافات الآلية	عدد المعاملات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني
2016	7 366	6 868 031	65 501
2017	107 844	8 310 170	122 694
2018	176 982	8 833 913	190 898
2019	202 480	9 929 652	274 624
2020	4 593 360	58 428 933	711 777

المصدر: تجمع النقد الآلي، متوفرة على الرابط: HTTPS://GIEMONETIQUE.DZ/AR/، تاريخ الاطلاع: 2021/12/15.

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المستمر في عدد المعاملات الإلكترونية في الجزائر من سنة لأخرى، وهذا يفسر جهود الجزائر للتوجه نحو هذا النوع من الدفع، إلا أن ذلك يبقى قليلا جدا، إذا ما قورن بالدولة محل الدراسة، التي يقدر فيها معدل عدد المعاملات الفردية 461.5 معاملة في السنة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي، وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020، فإن هذه الإحصائيات تشمل أيضا البيانات المتعلقة بمؤسسة بريد الجزائر خلال سنة 2020، أما بالنسبة للإحصائيات قبل سنة 2020، أي من سنة 2016 إلى سنة 2019، فهي تتعلق بالبنوك فقط.

5-تحديات الدفع الإلكتروني في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من التحديات، التي تعيق في كل مرة استعمال الدفع الإلكتروني، والتي نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- ضعف الوعي المصرفي والثقافة المالية لدى الشعب الجزائري؛

[22] وزارة التجارة وترقية الصادرات، الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني، متوفرة على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/ar/actualites/lancement-officiel-du-e-paiement-en-algerie، تاريخ الاطلاع: 2021/12/15.

- ضعف الثقة في المنظومة المصرفية ككل؛
- انتشار الأمية الإلكترونية خاصة لدى كبار السن؛
- الخوف من الرقابة والمحاسبة من طرف مصالح الضرائب، في ظل تفشي ظاهرة التهرب الضريبي.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة السويدية وإمكانية تطبيقها في الجزائر

يتبين لنا من التجربة السويدية أن استخدام وسائل الدفع الحديثة والتحول نحو الدفع الإلكتروني، يساهم في تعزيز الشمول المالي، والدليل على ذلك اعتبار مملكة السويد دولة رائدة في الشمول المالي، في ظل بلوغ نسبة مستخدمي الحسابات البنكية 100%، وبالتالي بالإمكان الاستلهام من هذه التجربة الناجحة، على الرغم من أنه لا مجال للمقارنة، لذلك لم تكن دراستنا دراسة مقارنة، ولكن هذا لا يمنع من الحذو حذوها،والعمل على تحديث البنى التحتية وتكييفها مع التكنولوجيات الحديثة، والتحسيس بأهمية هذه الأخيرة، للتقليل من المعاملات غير الرسمية التي ينجر عنها المزيد من الاستبعاد المالي، خاصة وأن الجزائر تعاني من ظاهرة السوق الموازية، التي تعد هاجس الاقتصاد الوطني، والتي تتداول فيها مبالغ ضخمة، يتوقع بعض الخبراء أنها تصل إلى حوالي 60 مليار دولار، في حين يرى البعض صعوبة تحديد هذه الكتلة النقدية بدقة في هذه السوق، لأنها في حد ذاتها تسمى سوقا سوداء.

ومن بين الدروس التي يمكن الاستفادة منها:

- التقليل من تداعيات السوق الموازية، في ظل تعميم الدفع الإلكتروني؛
- الاستفادة من الكتلة النقدية المتواجدة خارج عجلة الاقتصاد؛
- تعزيز الشمول المالي من خلال تعميم الدفع الإلكتروني الذي يتطلب ضرورة امتلاك حساب للتعامل؛
- إمكانية مساهمة الجميع في تنمية الاقتصاد الوطني؛ من خلال الاستفادة من استثماراتهم وادخاراتهم في المؤسسات الرسمية، على عكس الأموال المكتنزة التي لا تدر شيئا؛
- مساهمة الدفع الإلكتروني في التقليل من انتشار الفساد، والتهرب الضريبي وغيرها من الممارسات غير الشرعية التي تظل تنخر الاقتصاد؛
- تسهيل الرقابة على كل المعاملات وتفادي التعاملات غير الشرعية؛
- تعزيز دور السلطة الرقابية للسلطة النقدية.

الخاتمة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من خلال إجبارية امتلاك حساب للتعامل؛

– يُجنِّب الدفع الإلكتروني كل أشكال التلاعبات والاتجار غير الشرعي وتبييض الأموال؛

– يساهم الدفع الإلكتروني في القضاء على السوق السوداء، وبالتالي التخفيف من تداعياتها على الشمول المالي؛

– يعزز الدفع الإلكتروني دور البنوك المركزية كسلطة نقدية في تسهيل الرقابة والتحكم في المعروض النقدي.

وانطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– محاولة اقتداء الجزائر بالتجربة السويدية لتعزيز الشمول المالي والقضاء على السوق السوداء التي تعتبر هاجس الاقتصاد الوطني؛

– ضرورة تطوير البنى التحتية للدفع الإلكتروني ومحاولة تعميمه على جميع مجالات الحياة؛

– السحب التدريجي للموزعات الآلية للأوراق النقدية بغية التحول لمجتمع لا نقدي؛

– تطوير قطاع الاتصالات وربطه بالقطاع المالي؛

– العمل على تحسين شبكة الأنترنت وزيادة تدفقها نظرا لأهميتها في الدفع الإلكتروني؛

– التحسيس بأهمية الدفع الإلكتروني، من خلال تمكين الجميع من الوصول للخدمات المالية واستخدامها وأثر ذلك على الاقتصاد ككل، والعمل على نشر ثقافة التكنولوجيا المالية واعتمادها في برامج التدريس، لتسهيل التحكم في تقنياتها؛

– ضرورة توفير الحماية اللازمة لمنظومة الدفع، من أي خطر قد يؤدي إلى تعطيلها وتعزيز الأمن الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

أولا: الكتب

– عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي،الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

– عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

ثانيا: المقالات

– بهناس العباس ورسول حميد وبسيسة بلعباس عز الدين، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2019.

– بن عيشوبة رفيقة وصدقاوي صورية وبزارية امحمد، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة مستغانم، المجلد 04، العدد01، 30 أفريل 2021.

– بوسعيد محمد عبد الكريم وقوراري عبد العزيز وصايم مصطفى، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (الواقع والآفاق): دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 15 أكتوبر 2019.

– جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.

– العايب وليد، تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية: دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الإلكتروني الأوروبي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

-https://www.vapulus.com/ar/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/

-https://ar.sweden.se/life/society/swedens-cashless-society#

-https://www.alvexo.ae/blog/business/sweden-is-moving-rapidly-towards-a-non-monetary-future-in-dealing/

-https://www.vapulus.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%9F/

- https://www.bna.dz/ar/

-https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/687-bea-mobile
-https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/notecovid19_auxbef25032020ar.pdf
-https://www.tech-wd.com/wd/2018/10/20/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81/
-https://www.commerce.gov.dz/ar/actualites/lancement-officiel-du-e-paiement-en-algerie
-HTTPS://GIEMONETIQUE.DZ/AR/

باللغة الأجنبية:

-Payment systems in Sweden, cpss- Red Book- 2003.
-The World Bank, Global Financial Development Report, 2014, Financial Inclusion.
-HTTPS://WWW.STATISTA.COM/STATISTICS/1095529/CASH-USE-IN-SWEDEN/